

الفصل العاشر: مصادر التمويل

معايير تصنيف مصادر التمويل:

تعتمد الشركة على العديد من أساليب تمويل أنشطتها المختلفة, وفي هذا الصدد يصنف المليون مصادر التمويل حسب عدة معايير وهي:

1. صفة مُقدم التمويل ومن هذا المنطلق تنقسم مصادر التمويل إلى مصادر تمويل بالملكية ومصادر تمويل بالمدىونية.
2. النطاق المكاني للحصول على الأموال ومن هذا المنطلق تحصل الشركات على الأموال من داخلها أو من خارجها.
3. أجل استحقاق مصدر التمويل ومن هذا المنطلق تنقسم مصادر التمويل إلى مصادر تمويل قصيرة الأجل ومصادر تمويل طويلة الأجل.
4. الحاجة إلى ترتيبات معينة من أجل الحصول على الأموال ومن هذا المنطلق تنقسم مصادر التمويل إلى مصادر تمويل تلقائية ومصادر تمويل تفاوضية.
5. طبيعة مصدر التمويل ومن هذا المنطلق تنقسم مصادر التمويل إلى مصادر تمويل دائمة ومصادر تمويل مؤقتة.

أولاً : التمويل بالملكية وبالمدىونية

تنقسم مصادر التمويل من حيث صفة مُقدم التمويل إلى:

- أ -مصادر تمويل بالملكية وهي تلك الأموال التي يتم الحصول عليها من المساهمين بصفتهم ملاك الشركة.
- ب -مصادر تمويل بالمدىونية وهي تلك الأموال التي يتم الحصول على من البنوك أو المستثمرين بصفتهم مقرضين للشركة.
- ج -بالرغم من وضوح ملامح التمويل بالملكية والتمويل بالمدىونية إلا أن الأسهم الممتازة كمصدر تمويلي يجمع بين سمات التمويل بالملكية وسمات التمويل بالمدىونية وهو ما أدى إلى ظهور ما يُطلق عليه التمويل برأس المال الهجين.

التمويل بالملكية

- ✓ تُعرف حقوق الملكية بأنها التزامات الشركة تجاه ملاكها, وتتكون من الأسهم العادية والاحتياطيات والأرباح المحتجزة.
- ✓ السهم العادي هو حصة المساهم في رأس مال الشركة المساهمة وتحدد حقوق المساهم تجاه الشركة بمقدار ما يمتلك من أسهم الشركة.
- ✓ السهم العادي هو صك ملكية قابل للتداول يثبت حق المساهم في رأس مال الشركة ويخوله مجموعة من الحقوق.
- ✓ السهم العادي هو صك يثبت ملكية حامله لحصة في رأس مال الشركة. وبذلك يحق للمساهم ممارسة كافة حقوق الملكية.
- ✓ ويطلق على الأسهم العادية كذلك اصطلاح رأس المال
- ✓ تصدر الأسهم عند تأسيس الشركة بقيمة اسمية متساوية يحددها النظام الأساسي للشركة, ومع ذلك يجوز إصدار الأسهم بقيمة أعلى من قيمتها الاسمية في حالة زيادة رأس مال الشركة ولكن بشرط أن تكون أسهم الإصدار الواحد لها نفس القيمة ونفس الحقوق.
- ✓ السهم العادي ورقة مالية قابلة للتداول في السوق المالية, وهو الأمر الذي يعطى للمستثمر المرونة الكاملة لاسترداد أمواله في أي وقت عن طريق طرح الأسهم التي يملكها للبيع في السوق المالية والحصول على قيمتها, حيث أنه لا يحق للمساهم مطالبة الشركة بشراء الأسهم أو استرداد قيمتها.
- ✓ أهم ما يميز السهم العادي كمصدر تمويل طويل الأجل عدم وجود أجل استحقاق له حيث يلجأ المستثمر لبيع ما يملكه من أسهم في بورصة الأوراق المالية دون أدنى مطالبة للشركة برد قيمة الأسهم وتمنح تلك الخاصية للشركة المرونة الكاملة في استخدام تلك الأموال في استثمارات طويلة الأجل.

حقوق المساهم

يمنح السهم حامله مجموعة من الحقوق هي:

1. حق التصويت على أمور الشركة
2. حق المحافظة على الملكية النسبية
3. حق المساهم على دخل الشركة وأصولها

حق التصويت على أمور الشركة

- ✓ يمنح السهم العادي مالكة حق التصويت على انتخاب مجلس إدارة الشركة والتصويت على أمور الشركة الهامة وهو ما يُمكن المساهم من مراقبة ومتابعة إدارة الشركة.

- ✓ يحق للمساهم تفويض غيره من المساهمين في التصويت نيابة عنه في كافة الأمور والقرارات الهامة مثل؛ زيادة رأس مال الشركة أو تخفيضه، تجزئة الأسهم، تعيين مراقب حسابات الشركة أو تغييره، شراء شركة قائمة أو الاندماج مع شركة أخرى، وإصدار سندات. واستثناءً من تلك القاعدة لا يجوز أن يفوض المساهم غيره في التصويت نيابة عنه في جلسة الجمعية العمومية التي يتم فيها انتخاب أعضاء مجلس الإدارة.
- ✓ ويتمتع المساهم بقوة نسبية في عملية التصويت بحسب ما يمتلكه من أسهم فالقاعدة العامة أن لكل سهم صوت . وبالرغم من ذلك تلجأ بعض الشركات إلى إصدار أسهم فئوية تختلف فيها القوة التصويتية للسهم بحسب الفئة التي ينتمي إليها.
- ✓ وتلجأ بعض الشركات إلى إصدار الأسهم الفئوية بغرض احتفاظ مؤسسي الشركة بالسيطرة عليها. فتقوم الشركة بإصدار الأسهم ذات الفئة التصويتية الأقل للعامة ويحتفظ المؤسسون بالأسهم ذات الفئة التصويتية الأعلى.

حق المحافظة على الملكية النسبية

- ✓ في حالة إصدار الشركة أسهم بغرض زيادة رأس مال الشركة فإن السهم العادي يمنح مالكة حق المحافظة على ملكيته النسبية والمحافظة على الملكية النسبية حق للمساهم وليست التزام عليه، ولكن تنفيذ هذا الحق يتطلب النص عليه في النظام الأساسي للشركة.
- ✓ يُمكن حق المحافظة على الملكية النسبية المساهمين من شراء أسهم زيادة رأس المال.
- ✓ يحمي حق المحافظة على ملكيته النسبية المساهمين من عملية إصدار أسهم جديدة وبيعها بأقل من قيمتها الحقيقية، وهي عملية تؤدي إلى نقل ثروة المساهمين الحاليين إلى مساهمين جدد.
- ✓ كما يحمي ذلك الحق المساهمين من تغيير السيطرة على الشركة لصالح الإدارة أو لصالح مساهمين جدد عن طريق إصدار أسهم جديدة وبيعها لغير المساهمين.

حق المساهم على دخل الشركة وأصولها

- ✓ يمنح السهم العادي حامله مجموعة من الحقوق على دخل الشركة وأصولها. وتعتمد تلك الحقوق على مبدأ الأولوية. ويُقصد بمبدأ الأولوية حصول طرف مُعين على حقه قبل طرف آخر.
- ✓ وطبقاً لهذا المبدأ يحصل الدائنون على كامل حقوقهم تجاه الشركة يليهم حاملو السندات يليهم حاملو الأسهم الممتازة قبل أن يحصل حملة الأسهم العادية على حقوقهم.
- ✓ وفي إطار مبدأ الأولوية يحصل مالك السهم العادي على حقه من دخل الشركة بعد أن يستوفي حامل السهم الممتاز كامل حقوقه على دخل الشركة ولو كانت عن سنوات سابقة.
- ✓ كما يحصل مالك السهم العادي على حقه على أصول الشركة في حالة تصفيتها بعد أن يحصل الدائنون على كامل حقوقهم تجاه الشركة يليهم حاملو السندات يليهم حاملو الأسهم الممتازة.
- ✓ ويرجع ذلك إلى أن السهم العادي هو المكون الأساسي لحقوق ملكية الشركة ويتحمل مالكة مخاطر التمويل بالملكية فقد يفقد السهم جزء من قيمته أو كامل قيمته في حالة فشل الشركة أو إفلاسها.

التمويل بالمدىونية

- تفترض الشركات من المؤسسات المصرفية أو من المستثمرين مباشرة عن طريق إصدار سندات قابلة للتداول في الأسواق المالية.
- القروض طويلة الأجل هي قروض مصرفية تحصل عليها الشركة لعدة أغراض وتفرض تلك القروض على الشركة التزامات معينة تتمثل في أقساط وفوائد لمدة عدة سنوات.
- السند هو صك مدىونية قابل للتداول تتعهد بموجبه الشركة المصدرة بسداد مدفوعات دورية ورد القيمة الاسمية لحامل السند في تاريخ استحقاقه.
- كما يُعرف السند بأنه صك مدىونية على الشركة المصدرة يثبت أن مالكة مقرض للشركة، وبذلك يحق لحامل السند الحصول على عائد دوري يتمثل في الفائدة الدورية أو الكوبون والقيمة الاسمية للسند في تاريخ الاستحقاق.
- السند ورقة مالية قابلة للتداول في السوق المالية، وهو الأمر الذي يعطي للمستثمر المرونة الكاملة لاسترداد أمواله في أي وقت قبل حلول تاريخ استحقاق السند، ويكون ذلك عن طريق طرح السندات التي يمتلكها للبيع في السوق المالية.

شروط خاصة في عقود السندات

- ✓ **استدعاء السندات**: قد يُنص في عقد إصدار بعض السندات على حق الشركة المصدرة في استدعاء سنداتها ودفع قيمتها في تاريخ سابق على تاريخ الاستحقاق، وتضع الشركة هذا الشرط في حالة توقع إدارتها انخفاض معدلات الفائدة في السوق مستقبلاً وذلك بهدف حماية الشركة من مخاطر انخفاض سعر الفائدة.
- ✓ **رد السندات**: قد يُنص في عقد إصدار بعض السندات على حق حاملي السندات في رد السندات للشركة المصدرة ويمنح هذا الحق الحماية للمستثمرين من مخاطر ارتفاع أسعار الفائدة.
- ✓ **استهلاك السندات**: قد يرد في عقد إصدار بعض السندات شرط استهلاك السندات، ويقصد باستهلاك السندات قيام الشركة المصدرة باستدعاء أو شراء نسبة مئوية من السندات المصدرة سنوياً حتى تاريخ استحقاق السندات. وغالباً ما يتم استهلاك السندات بأحد طريقتين هما الاستهلاك بالاستدعاء أو الاستهلاك بالشراء.
- ✓ **السندات القابلة للتحويل**: تعتبر السندات القابلة للتحويل إلى أسهم أحد أشكال صكوك المديونية مضافاً إليه حق حامل السند في تحويله إلى أسهم عادية.

التمويل الهجين

- قد تُصدر الشركة المساهمة وهي بصدد زيادة رأسمالها أسهم ممتازة وذلك بشرط أن ينص النظام الأساسي على حق الشركة في إصدار تلك الأسهم.
- الأسهم الممتازة هي أسهم تتمتع بأفضلية نسبية فيما يتعلق بأسبقية حصول حاملو الأسهم الممتازة على حصة من أرباح الشركة حيث يحصل حاملو الأسهم الممتازة على حصتهم في أرباح الشركة قبل إجراء أية توزيعات على حاملو الأسهم العادية، كذلك يحصل حاملو الأسهم الممتازة في حال تصفية الشركة على حقوقهم قبل حاملو الأسهم العادية فيما يُعرف بحق الأولوية.
- فيما يتعلق بعائدات الأسهم الممتازة يحصل حاملو تلك الأسهم على العائد بمعدل عائد ثابت ومحدد عند إصدار تلك الأسهم.
- في حالة عدم رغبة الشركة في توزيع أرباح أو عدم تحقيقها لأرباح تكفي لإجراء توزيعات على حملة الأسهم الممتازة فإن حقهم لا يسقط ولكنه يؤجل لسنوات قادمة ولذلك تعرف أيضاً بالأسهم مجمعة الأرباح.
- يتعرض حاملو الأسهم الممتازة لمستوى مخاطرة أقل من مستوى المخاطرة التي يتعرض لها حاملو الأسهم العادية، وربما يبرر ذلك عدم تمتع الأسهم الممتازة بقوة تصويتية وهو ما يمنح حاملي الأسهم الممتازة من التدخل في إدارة الشركة.
- يرى معظم كُتاب العلوم المالية أن الأسهم الممتازة صكوك مديونية أكثر من كونها صكوك ملكية حيث تُصدر الشركات تلك الأسهم بتاريخ استحقاق وهو ما يُمكن الشركة من استرداد أسهمها الممتازة ورد قيمتها للمستثمرين، كذلك قد تصدر الشركات تلك الأسهم مع الاحتفاظ بحق الشركة في استدعائها في تاريخ أو تواريخ محددة ما يجعل الشركة قادرة على استدعاء تلك الأسهم ورد قيمتها لحامليها.
- والأدق أن الأسهم الممتازة نوع مختلف من مصادر التمويل له بعض خصائص الملكية وبعض خصائص المديونية ولذا يُمكن أن نطلق عليها اصطلاح رأس المال الهجين.
- تتعارض الأسهم الممتازة مع فكرة المساواة التي تقوم عليها الشركات ولذا تحظر قوانين بعض الدول إصدارها.

ثانياً: التمويل الداخلي وخارجي

- تنقسم مصادر التمويل من حيث مكان الحصول عليها إلى تمويل داخلي وفيه تُدبر الشركة احتياجاتها المالية من داخلها، وتمويل خارجي وفيه تُدبر الشركة احتياجاتها المالية من مصادر خارجية.
- أ- التمويل الداخلي يعني تدبير الشركة لاحتياجاتها المالية اللازمة للمحافظة على طاقتها الإنتاجية أو التوسع في استثماراتها الرأسمالية أو سداد ديونها أو لزيادة حقوق الملكية من مواردها الذاتية، ولذا يُطلق عليه أيضاً اصطلاح التمويل الذاتي.
- ب- يقصد بالتمويل الخارجي حصول الشركة على الأموال من خارجها سواء عن طريق الأسواق المالية أو المؤسسات المالية. فتحصل على الأموال من الأسواق المالية عن طريق إصدار أسهم عادية أو أسهم ممتازة أو سندات، وتحصل على الأموال من المؤسسات المالية عن طريق الاقتراض.

أهداف التمويل الداخلي

- يعكس التمويل الداخلي قدرة الشركة على تدبير احتياجاتها المالية من مواردها الذاتية. ويسعى التمويل الداخلي إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ المحافظة على الطاقة الإنتاجية للشركة ويكون ذلك من خلال عمليات تجديد وإحلال الأصول.
 - ✓ التوسع الاستثماري من خلال الاستثمار في خطوط الإنتاج الجديدة أو شراء أصول جديدة أو إنشاء مصنع جديد.
 - ✓ الاستقلال وحرية التصرف في استثمار تلك الموارد المالية دون أدنى شروط.
 - ✓ التمويل الداخلي عن طريق زيادة الاحتياطيات أو الأرباح المحتجزة أو مجمعات الإهلاك يؤدي إلى دعم المركز المالي للشركة وبالتالي دعم القدرة الاقتراضية للشركة.
- إلا أن اعتماد الإدارة فقط على مصادر التمويل الداخلي ربما يؤدي إلى عدم الاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة وهو ما قد يؤدي إلى إبطاء عمليات التوسع والنمو بالشركة.

مصادر التمويل الداخلي

1. **الاحتياطيات** هي جزء من صافي أرباح الشركة السنوية يتم تجنبه بنص القانون فيسمى احتياطي قانوني أو بنص النظام الأساسي للشركة فيسمى احتياطي نظامي وتقتطع الاحتياطيات لعدة أغراض مثل مواجهة خسارة محتملة أو إحلال الأصول أو لمواجهة التوسعات والإنشاءات الجديدة أو لدعم رأس مال الشركة. ومما ينبغي التنويه إليه أن الاحتياطي القانوني يتم بتجنب نسبة 5% من صافي أرباح الشركة. وللاحتياطي القانوني حد أقصى مقداره 50% من رأس المال. أما الاحتياطي النظامي فيتم تجنبه واستخدامه بناءً على الشروط الواردة بشأنه في النظام الأساسي للشركة.
2. **الأرباح المحتجزة** هي جزء يُحتجز من صافي أرباح الشركة السنوية وفقاً لسياستها المالية التي يقرها مجلس الإدارة وتعتمدها الجمعية العمومية للشركة وذلك بغرض إعادة الاستثمار والتوسع في المستقبل.
3. **مجمعات الإهلاك** هي حسابات يتم فتحها لتجميع قيمة الإهلاك السنوي الذي يحدث للأصول نتيجة الاستخدام والتقدم الفني ومضى المدة وذلك بغرض إحلال تلك الأصول في المستقبل بأصول جديدة وذلك بغرض رئيسي وهو المحافظة على الطاقة الإنتاجية للشركة.

التمويل الخارجي

- يقصد بالتمويل الخارجي حصول الشركة على الأموال من خارجها بغرض تمويل استثماراتها وتحصل الشركة على أموال من خارجها عن طريق بورصة الأوراق المالية ويكون ذلك بإصدار أسهم عادية أو أسهم ممتازة أو سندات.
- كما تحصل الشركة على أموال من خارجها عن طريق المؤسسات المصرفية وذلك بالاقتراض سواء قصير الأجل أو طويل الأجل.
- وتحصل الشركة كذلك على أموال بمناسبة ممارسة أنشطتها عن طريق الائتمان التجاري أو ما يُستحق عليها من مصروفات أو ما تحصل عليه من عملائها كدفعات مقدمة.
- وهناك رؤية أخرى لمصادر التمويل الخارجي تتمثل في أن الشركة يمكنها الحصول على أموال من مصادر خارجية لتمويل استثماراتها عن طريق: زيادة رأس المال ويكون ذلك بإصدار أسهم عادية، أو عن طريق الاقتراض ويكون ذلك بإصدار سندات وبيعها للمستثمرين مباشرة عن طريق بورصة الأوراق المالية أو الاقتراض من أحد المصارف.

ثالثاً: التمويل تلقائي وتفاوضي

- تنقسم مصادر التمويل من حيث الحاجة إلى ترتيبات معينة من أجل الحصول على الأموال إلى:
- أ - مصادر تمويل تلقائية، بمعنى حصول الشركة على التمويل بشكل تلقائي بمناسبة ممارسة أنشطتها العادية.
 - ب - مصادر تمويل تفاوضية، بمعنى أن الشركة تحتاج إلى إجراء ترتيبات معينة للحصول على الأموال.

التمويل التلقائي

- يعني التمويل التلقائي حصول الشركة على الأموال دون الحاجة لإجراء ترتيبات معينة. حيث تحصل الشركة على بضاعة أو خدمات دون الدفع الفوري لقيمة تلك البضائع أو الخدمات وذلك بمناسبة ممارسة أنشطتها. ويأخذ التمويل التلقائي ثلاثة أشكال هي:
- ✓ **المصروفات المستحقة، والعملاء دفعات مقدمة، والائتمان التجاري.**
 - ✓ وتعد المصروفات المستحقة أحد مصادر التمويل التلقائي وتنشأ المصروفات المستحقة بمناسبة حصول الشركة على خدمات أو أعمال أو جهود دون سداد قيمتها بشكل فوري. ومن أشهر الأمثلة على المصروفات المستحقة: الأجور المستحقة والإيجارات المستحقة والفوائد المستحقة والضرائب المستحقة.
 - ✓ وفي الآونة الأخيرة، بدء يظهر حساب العملاء دفعات مقدمة في بنود التزامات الشركات كمصدر تمويلي حيث يوفر عملاء الشركة تلك الأموال على أمل الحصول على الخدمة مستقبلاً. ويُعد حساب العملاء دفعات مقدمة مصدر تمويل تلقائي حيث تحصل الشركة على الأموال بمناسبة ممارسة أنشطتها. ومن أشهر الأمثلة على ذلك كروت شحن التلفون المحمول وكروت شحن عدادات الكهرباء حيث يدفع العميل ثمن الخدمة قبل الحصول عليها.

الائتمان التجاري

- ينشأ الائتمان التجاري نتيجة قيام الشركة بالشراء الآجل، حيث يقوم الموردون بتزويد الشركة بالبضاعة دون الحصول على قيمتها ويمنحون الشركة مدد متفاوتة لسداد قيمة البضاعة.
- ويأخذ الائتمان التجاري أحد شكلين هما: الحساب المفتوح، وأوراق الدفع.
- وللائتمان التجاري شروط غالباً ما تأخذ الشكل التالي 10/2 " صافي " 30 وتشمل تلك العبارة شروط الائتمان والتي تتمثل في مدة الائتمان وهي 30 يوم حيث ينبغي على الشركة سداد الفاتورة خلال 30 يوم، ومقدار الخصم 2% من قيمة الفاتورة، وذلك في حالة سداد الفاتورة خلال مدة الاستفادة بالخصم وهي 10 أيام.
- وهناك العديد من العوامل التي تؤثر في قدرة الشركات على الحصول على الائتمان التجاري، وهي:
- درجة المنافسة بين الموردين، وطبيعة المنتجات التي تحتاجها الشركة، والمركز المالي للشركة

التمويل التفاوضي

يقصد بالتمويل التفاوضي التمويل الذي يتطلب من الشركة القيام بترتيبات معينة للحصول عليه، فقد تجرى إدارة الشركة اتصالات مع أحد البنوك للحصول على قرض مصرفي قصير الأجل وتنفذ مجموعة من الإجراءات من أجل الحصول على ذلك القرض. ويأخذ الائتمان المصرفي قصير الأجل عدة أشكال هي:

1. الاعتماد المفتوح هو تعهد من قبل أحد البنوك بتوفير احتياجات الشركة من الأموال ولكنه غير ملزم للبنك قانوناً. وفيه يتم تحديد الحد الأقصى للمبالغ التي يمكن توفيرها للشركة خلال مدة التعهد. وتتحمل الشركة المصروفات البنكية بالإضافة إلى الفوائد التي تُستحق عن الجزء المقترض بالفعل. ويحقق الاعتماد المفتوح للشركة ميزة عدم الدخول في مفاوضات جديدة مع البنك في كل مرة يتم الاقتراض فيها.

2. الاعتماد المتجدد هو تعهد من قبل أحد البنوك بتوفير احتياجات الشركة من الأموال وهو ملزم قانوناً للبنك. وفيه يلتزم البنك بإقراض الشركة حال طلب القرض ولكن في حدود الحد الأقصى للقرض المتفق عليه مع البنك. وتلتزم الشركة بدفع رسم للبنك يسمى رسم ارتباط في حالة توقيع ذلك الاتفاق بالإضافة إلى المصروفات البنكية حتى ولو لم تستفيد الشركة بالقرض المتفق عليه. وتلتزم الشركة بدفع الفوائد عن الجزء المقترض بالفعل.

3. سلفة المرة الواحدة حصول الشركة على قرض قصير الأجل لمدة محددة ولمرة واحدة. وغالباً ما تلجأ الشركة لذلك في حالة التأكد عندما تتوفر لديها معلومات دقيقة عن احتياجاتها المالية من حيث مقدارها ومدتها

رابعاً: التمويل قصير وطويل الأجل

التمويل طويل الأجل	التمويل قصير الأجل
يقصد بالتمويل طويل الأجل مصادر التمويل التي يتجاوز أجل استحقاقها سنة مالية. ويظهر التمويل طويل في مجموعتين بقائمة المركز المالي هما الالتزامات طويلة الأجل وحقوق الملكية. وتشمل الالتزامات طويلة الأجل ثلاثة مصادر رئيسية للتمويل وهي القروض طويلة الأجل والسندات والأسهم الممتازة. وتشمل حقوق الملكية ثلاثة مصادر للتمويل وهي الأسهم العادية والاحتياطيات والأرباح المحتجزة. وتستخدم الشركة مصادر التمويل طويلة الأجل في استثمارات أو أصول الشركة طويلة الأجل والتي تشمل الأراضي والمباني والآلات والأثاث والسيارات إلى غير ذلك. كما توجه تلك المصادر إلى تطوير خطوط إنتاج الشركة وتوسعاتها.	يقصد بالتمويل قصير الأجل مصادر التمويل التي يحل أجل استحقاقها قبل مرور سنة مالية. وتُستثمر الأموال قصيرة الأجل بشكل رئيسي في الأصول المتداولة. وذلك لتناسبها مع طبيعة هذه الأصول من حيث سرعة تحويلها إلى نقدية. حيث يُفترض أن يتم سداد تلك الأموال خلال فترة قصيرة تتناسب في معظم الأحيان مع طول دورة التشغيل بالشركة. وتظهر مصادر التمويل قصيرة الأجل في قائمة المركز المالي ضمن مجموعة الالتزامات المتداولة والتي تشمل القروض قصيرة الأجل وحسابات الدفع والعملاء دفعات مقدمة والمصروفات المُستحقة.

خامساً: التمويل مؤقت ودائم

تمويل مؤقت	تمويل دائم
<p>مصادر التمويل المؤقتة هي مصادر تمويل تعتمد عليها الشركة في سد احتياجاتها المالية الموسمية. وغالباً ما ترتبط تلك الاحتياجات التمويلية بطبيعة نشاط الشركة الذي يتسم بالموسمية. فنجد أن طبيعة الطلب على منتجات الشركة تزداد في فترات وتقل في فترات أخرى وهو ما يفرض على الشركة ضرورة البحث عن مصادر تمويلية مؤقتة ويكون ذلك عن طريق التمويل التفاوضي قصير الأجل وهو نوع من التمويل يتطلب دخول الشركة في ترتيبات معينة للحصول عليه، فقد تجري إدارة الشركة اتصالات مع أحد المصارف للحصول على قرض مصرفي قصير الأجل وتقوم بمجموعة من الإجراءات من أجل الحصول على ذلك القرض.</p>	<p>مصادر التمويل الدائمة هي مصادر تمويل تعتمد عليها الشركة في سد احتياجاتها المالية الدائمة. وغالباً ما ترتبط تلك الاحتياجات التمويلية بتمويل استثمارات الشركة طويلة الأجل وكذلك تمويل استثماراتها في الجزء الدائم من الأصول المتداولة. ويكون التمويل الدائم عن طريق مصادر التمويل الداخلية مثل الاحتياطات أو الأرباح المحتجزة أو مجمعات الإهلاك، وربما يكون عن طريق المصادر الخارجية مثل إصدار أسهم عادية أو أسهم ممتازة أو إصدار سندات أو الاقتراض المصرفي طويل الأجل.</p>